الحلقة (١٧)

القسم الثاني القياس الجدلي:

تعريفه: هو ما تركب من القضايا المشهورات أو المسلمات، إما عند جميع الناس أو عند الخصم.

من أمثلة ذلك: الظلم قبيح، وكل قبيح يشين، إذن الظلم يشين، فعندنا قضية مشهورة مسلمة عند جميع الناس القضايا هنا الظلم قبيح وكل قبيح يشين من ذا الذي يخالف في هذا؟ لا أحد، إذن هذه قضايا مشهورات ومسلمات عند جميع الناس.

ومن الأمثلة أيضا له: قول زيد خبر عدلٍ، وكل ما هو كذلك يُعمل به، إذن قول زيد يعمل به، زيد احتمال ما يعرفه فلان وفلان من الناس، لكن يعرفه الذي أنا أريد أن أجادله أو أناقشه يعرف زيد، فأقول قول زيد خبر عدل؟ فيقول خبر عدل، إذن هو مسلم عند الخصم.

القسم الثالث القياس الخطابي :

تعريفه: هو ما تركب من مقدمات مقبولة أو مظنونة، وهي حجة لا يلزم الطرف الآخر أن يأخذ بها عند المناطقة، فهي لا تصل إلى درجة المسلمات ولا المشهورات ولا اليقينيات كما في الأقسام السابقة بل هي مقبولة أو مظنونة، وهي حجة عند المناطقة حجة للمستدل، لكنها لا تلزم الطرف الآخر لأنها لا تعدو أن تكون في باب الظنيات، والظنيات قد يختلف فيها الناس.

مثال ذلك: فلان يطوف ليلاً بالسلاح هذه المقدمة الأولى أو الصغرى، المقدمة الثانية وكل من كان كذلك فهو متلصص، النتيجة إذن فلان متلصص، مركب هنا من مقدمات مقبولة أو مظنونة، فلان يطوف ليلاً بالسلاح، احتمال أن لا يكون هو لأنه بالليل وإنما هو شبيهه، المقدمة الثانية كل من كان كذلك فهو متلصص، لا، احتمال أن يكون واحد يطوف بالسلاح لأنه رجل أمن، أو من العسس، أو من يحمي مالاً له، أو نحو ذلك، إذن هذا ظن، فهي لا تلزم الطرف الآخر، لذلك هذا القياس سمي قياسا خطابياً.

القسم الرابع القياس الشعري :

هو ما تركب من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض، لأنها مخيّلات، فتتأثر النفس منها بسطاً أو قبضا، هذا القياس الشعري.

مثال ذلك: من يريد مثلا أن يرغّب في شرب الخمرة والعياذ بالله فيقول: هذه ياقوتة سيالة يعني الخمرة هذه ياقوتة سيالة، وكل ما كان كذلك ينبغي أن يرَّغب فيه، فهذه ينبغي أن يرغب فيها.

مثلاً واحد يريد أن ينفر من العسل يقول: هذه مِرّة يعني تمجها النحلة من مرارتها، هذه مرة مهوعة، مهوعة يعني مقيئة، هو يتكلم عن العسل، يقول هذه مرة مهوعة مرة يعني تمجها النحلة من مرارتها وهو صادق في هذا، مهوعة يعني مقيئة، العسل أحيانا يحصل منه إذا زاد نوع من تقيء النفس، هذه

مرة مهوعة، وكل ما كان كذلك يُرغب عنه، إذن فهذا العسل يرغب عنه، فنلحظ أنه يتركب من مخيلات تنبسط منها النفس أحيانا أو تنقبض منها أحيانا، وهذه يختلف فيها التأثير بحسب العبارات وأنواع الاعتبار، فأحيانا يأتي الواحد يصف الشيء المحمود فيجعله مذموماً بها، كما سلف أن ذكرنا في الخمرة وهي أم الخبائث، وفي العسل وهو أطيب الطيبات، فقد مُدح الخمر وقد ذُم العسل هنا، فقد يكون الشيء الواحد محمودا مذموماً من جهتين فيسلط النظر عليه من جهة ذمه للتنفير عنه، أو من جهة مدحه للترغيب فيه، مثل ما يقول ابن الرومي:

تقول هذا مجاج النحل تمدحه **** وإن ذممت فقل قيء الزنانير

مدحا وذما وذات الشيء واحدة **** سحر البيان يرى الظلماء كالنور

القسم الخامس والأخير القياس السفسطي

هو ما تركب من مقدمات وهمية كاذبة للإفحام أو المغالطة، أنتم تلحظون أننا في أنواع الأقيسة أتينا عند البرهان وهو أقواها فهو يقين كله، ثم الحدسيات وهي قريبة منه مفيدة لليقين، لكن عن طريق الحدس وليس عن طريق النظر والاستدلال المفيد لليقين أو البديهي المفيد لليقين، البرهان الذي فيه كل هذه الأمور فهو يقيني، بعده جاءنا القياس الجدلي وهو ليس بيقيني بل فيه قضايا مشهورة إما عند الجميع أو عند الخصم، ثم جاءنا القياس الخطابي وهو الذي يأتي بالمرتبة بعد ذلك وهو الشيء المظنون، ثم القياس الشعري وهو شيء مخيل في الخيال فيه أمور تنبسط منها النفس أو تنقبض، أقل حتى من درجة الظن فهو درجة الخيال، ثم القياس السفسطي فيأتي الكذب والمغالطة والسفسطة.

إذن القياس السفسطي ما تركب من مقدمات وهمية كاذبة للإفحام أو المغالطة، مثال ذلك: الحجر ميت، وكل ميت يجب دفنه، إذن الحجر يجب دفنه، هذا سفسطة، السفسطة ما هي؟ هي مشتقة من "سوف" و"أسطى" سوف في لغة اليونان بمعنى الحكمة، و"أسطى" بمعنى التلبيس، فالعبارة إذا ركبناها أصبحت "الحكمة المموهة" كأنك تموه وتكذب في لباس حكمة، وأنت تموه وتكذب وتغالط وهذا غالبا يأتي للإفحام أو المغالطة كما سلف معنا في تعريف القياس السفسطي.

يقول ابن سينا وهو أحد المناطقة المعروفين (وأما القياس السفسطائي فيُتعلم ليُحترز منه، لا ليستعمل كالسم) يعني هو حاله كالسم فنتعلمه ليقع الاحتراز منه والاحتياط منه، لا ليستعمل، فهو مثل السم الذي نعرف أنواعه لأجل ألا نقع في شربه أو استعماله، ونكون بهذا قد انتهينا من أنواع الأقيسة.

أوجه تطرق الخطأ إلى القياس: **ويعبر عنه المناطقة بـ خطأ البرهان**، لأن أحياناً يطلقون القياس على البرهان، أو البرهان على القياس، **يتطرق إلى القياس من جهتين:**

الجهة الأولى: من جهة مادته، أي القضايا التي يتألف منها وينقسم إلى

١- خطأ في اللفظ ٢- خطأ في المعنى.

القسم الأول الخطأ في اللفظ: كأن يذكر اللفظ المشترك الذي يراد منه بعض معانيه في مقدمة، وفي المقدمة أخرى يراد به معنى آخر له، هذا خطأ في اللفظ، هذا من أوجه تطرق الخطأ إلى القياس من جهة المادة، أن تذكر لفظ مشترك في مقدمة ويؤتى به في المقدمة الثانية ولكن يراد به في المقدمة الأولى معنى وفي المقدمة الثانية معنى، لأن اللفظ المشترك له أكثر من معنى.

مثال ذلك لو قلنا: هذا قرء نريد به الحيض هذا مقدمة أولى، ونأتي في المقدمة الثانية وكل قرء لا يحرم الوطء فيه، ونريد به الطهر، إذن هذا خطأ تطرق إلى القياس من هذا الباب، عندنا لفظة مشتركة القرء قصدنا بها في المقدمة الأولى الحيض، وقصدنا بها في المقدمة الثانية الطهر، وهذه مغالطة لا يصح القياس، تطرق إليه الخطأ حينئذ من جهة اللفظ.

كذلك أن يُجعل اللفظ المتباين مثل اللفظ المرادف في المقدمتين، مثل أن يقال: هذا سيف، يشمل السيف الحاد وغير الحاد، ثم يقال كل سيف صارم، يراد به قاطع، فهذا القياس خاطئ، بسبب جعل المتباين مثل المرادف، لأن اسم السيف هذا يطلق على كل سيف، أما الصارم فإنه خاص بالقاطع، فبينهما تباين جزئي، فلا يصح الإنتاج حينئذ لوجود الخطأ في مادة القياس.

القسم الثاني الخطأ في المعنى: ويراد به التباس القضية الكاذبة بالقضية الصادقة، أي اشتباهها بها، أن تلتبس القضية الصادقة بالقضية الكاذبة، هذا عند المناطقة ثلاثة أنواع:

- النوع الأول: جعل الوصف العرضي كالوصف الذاتي.
- النوع الثاني: جعل النتيجة إحدى المقدمتين في المعنى.
- النوع الثالث: جعل غير القطعي من شك أو وهم أو ظن مثل القطعي.

النوع الأول: جعل الوصف العرضي كالوصف الذاتي، مثال ذلك التحرك بواسطة السيارة عندما يُجعل كالمتحرك بواسطة القدمين، فيقال مثلاً في راكب السيارة: هذا متحرك، وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد، إذن الجالس في السيارة لا يثبت في موضع واحد، أنا جعلت الآن التحرك بالسيارة مثل التحرك على القدمين، وهل هما سواء لا؟ بل أقع في مغالطة أقع في خطأ، فهنا لو قلت في راكب السيارة: هذا متحرك، وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد، إذن الجالس في السيارة لا يثبت في موضع واحد، فهذا خطأ لأن القضية الأولى الوصف فيها عرضي، والقضية الثانية الوصف فيها ذاتي، فأنا جعلت الوصف العرضي كالوصف الذاتي، فجاء الخلل من هذا الباب.

النوع الثاني: جعل النتيجة إحدى المقدمتين في المعنى، وهذا يسمى مصادرة على المطلوب، المصادرة على المطلوب معناها أن تجعل النتيجة إحدى المقدمتين في المعنى، يعني الآن عندنا مقدمة أولى ومقدمة ثانية، المفترض في المقدمة الأولى لا تكون هي النتيجة، وإنما النتيجة هي المركبة من المقدمتين، المصادرة على المطلوب أن تجعل إحدى مقدماتك هي النتيجة، في المعنى أحيانا يلبس إنسان فيخيل إليه أنه غيّر في الألفاظ وغير في المعنى وهو ما غيّر في المعنى، غيّر في الألفاظ تغييرا لا

يؤثر، فجعل إحدى المقدمات هي النتيجة بذاتها، هذا يسمى مصادرة على المطلوب، مثال ذلك قولنا في حركة معينة: هذه نُقْلَة من مكان إلى مكان، وكل نقلة حركة إذن فهذه حركة، النتيجة عندنا هذه حركة هي في الحقيقة إحدى المقدمتين، لأن النقلة هي الحركة، وإنما هي تعبير بلفظ آخر مرادف، فعندما نقول كل نقلة حركة وتأتي في النتيجة وتقول هذه حركة هذه النقلة هي حركة، فأنت الآن اقترفت مصادرة على المطلوب وأتيت بإحدى المقدمتين وجعلتها نتيجة وهذا خطأ.

النوع الثالث: جعل غير القطعي من شك أو وهم أو ظني مثل القطعي، مثال ذلك قولهم مثلاً في رجل يخبط في البحث وهو بعيد عن الفهم، يعني يتكلم بكلام كثير ويخبط وهو بعيد عن الفهم فيقال له: هذا يتكلم بألفاظ العلم، وكل من يتكلم بألفاظ العلم عالم، فهذا عالم، عنده مصطلحات يقولها لكنه يخبط فيها، نقول: هذا يتكلم بألفاظ العلم، هذا صحيح أنه يتكلم بألفاظ العلم، لكن هل هو يتكلم كلام سوي وإلا وهم؟ وكل من تكلم بألفاظ العلم هذه مقدمة صحيحة، لكن ليس هذا عالم التي أدت إليه النتيجة، لأن هذا يتكلم بألفاظ تخبط وليس عارفا، وإنما عنده مصطلحات فقط لكنه لا يفهم مدلولاتها ولا يفهم معناها ولا يفهم مراداتها، الخطأ هنا من جهة جعل توهم عالميته أنه عالم كالمقطوع به، والأمر ليس كذلك.

إذن أوجه تطرق الخطأ إلى القياس أو أوجه تطرق الخطأ إلى البرهان من جهتين الأولى من جهة مادته وقسمناها إلى خطأ في اللفظ وخطأ في المعنى وفصلنا الكلام في كل منها.

الوجه الثاني من أوجه تطرق الخطأ إلى القياس **من جهة صورته** إذن كل ما سبق من جهة المادة الآن من جهة الصورة **يعني الهيئة والشكل** ويحصل الخطأ هنا بواحد من أمرين:

الأمر الأول: الخروج عن أشكال القياس التي سبقت معنا، وهي الأشكال الأربعة التي ذكرناها، فإذا خرج عن هذه الأشكال فإنه يكون قد وقع في الخطأ، وتطرق إلى قياسه الخطأ، وذلك إنما يكون إذا لم يتكرر فيه الحد الأوسط الذي يربط المقدمة الصغرى بالمقدمة الكبرى.

مثال ذلك: لو قلنا كل إنسان حيوان، وكل زرع نبات، فهذا لا ينتج، لماذا ما ينتج؟ لأن شكل القياس لم يتحقق، لماذا؟ لأن الحد الأوسط غير موجود، هذا المحذوف غير موجود، كل إنسان حيوان، وكل زرع نبات، إذن أين الحد الأوسط؟ لا يوجد، فلا ينتج، لماذا؟ لأنه لم يقع على شكل من أشكال القياس المعروفة، لم يكن فيه الحد الأوسط موضوع في المقدمة الأولى، ومحمول في الثانية، ولا موضوع في المقدمتين، ولا محمول في المقدمتين، ولا محمول في الأولى موضوع في الثانية، أبدا هو ما كرر الحد الأوسط أصلا، فهنا تطرق الخطأ إلى القياس في صورته لأنه خرج عن أشكال القياس المعروفة الأربعة.

الأمر الثاني: أن يترك شرطاً من شروط الإنتاج التي تقدم اشتراطها مع كل شكل، ذكرنا في الشكل الأول وقلنا يشترط له شرطان:

● الشرط الأول: شرط الإيجاب في الصغرى.

● والشرط الثاني: شرط الكلية في الكبرى أن تكون مقدمته الصغرى موجبة ومقدمته الكبرى كلية، لو خالف هذا الشرط فجعل المقدمة الصغرى منفية سالبة لوقع في الخطأ فتطرق إلى قياسه الخطأ، ولو جعل المقدمة الثانية جزئية لكان قد تطرق إلى قياسه الخطأ.

مثال ذلك: لو قلنا لا شيء من الإنسان بفرس، وكل فرس حيوان، فلا يصح الإنتاج، حينئذ لماذا؟ لأنه إنما كان باطلاً لفقد شرط الإنتاج في صغرى الشكل الأول، وهو أن تكون صغراه موجبة، لكن هنا الصغرى لا شيء من الإنسان بفرس سالبة فتطرق إليه الخطأ.

إذا الخطأ يتطرق إلى القياس من جهة الصورة من جهة أمرين الأول أن يخرج عن أشكال القياس المعروفة التي سبق الكلام عنها، والشرط الثاني أن يترك شرطا من شروط الإنتاج التي تقدم اشتراطها مع كل شكل.

ونكون بهذا قد انتهينا من الكلام عن أوجه تطرق الخطأ إلى القياس، وبقي علينا أن نختم الكلام عن المنطق بالكلام عن لواحق القياس.

تكلمنا في ما مضى عن تعريف القياس عند المناطقة، وقلنا بأن القياس عند المناطقة هو قول مؤلف من قضيتين فأكثر يلزم عنها نتيجة، وذكرنا الكلام عن أنواع الأقيسة باعتبارات متعددة، الآن بقي أن نختم الكلام في المنطق في الكلام عن مبحث لواحق القياس، يعني الأمور التي يدرسها المناطقة في القياس وهي تعتبر بمثابة اللواحق للقياس المنطقي.

⇦لواحق القياس

يذكر علماء المنطق أن لواحق القياس أربعة

١- القياس المركب ٢- قياس الاستقراء ٣- قياس التمثيل ٤- قياس الخُلْف

القياس المركب: هو ما تكون من ثلاث قضايا فأكثر، سبق وقلنا في البداية أن القياس باعتبار عدد مقدماته ينقسم إلى قياس بسيط وقياس مركب، القياس البسيط هو ما تركب من مقدمتين، والقياس المركب هو ما تركب من مقدمات ثلاث فأكثر.